

Distr.: General
10 November 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى رسالتي المؤرختين ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ (S/2015/669) و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2015/696)، اللتين قدمت فيهما إلى مجلس الأمن توصياتي وعناصر الاختصاصات لإنشاء آلية تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عينتُ فريق قيادة مستقل من ثلاثة أعضاء يضم مساعد أمين عام يترأس آلية التحقيق المشتركة ونائبين برتبة مد-٢ مسؤولين عن العنصر السياسي وعنصر التحقيق، على التوالي.

وقد دأب فريق قيادة آلية التحقيق المشتركة على تنفيذ التوصيات التي أذن مجلس الأمن بتنفيذها في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (S/2015/697)، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، استقدام موظفين يتمتعون بالتزاهة والحنكة ممن لهم المهارات والخبرة المناسبة بهدف تفعيل الآلية.

وقدّم المكتب التنفيذي للأمين العام التمويل الأولي اللازم للفترة الممتدة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في إطار سلطة الالتزام للأمين العام، وذلك بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٤٩ المتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد بدأت عملية تخصيص التمويل لموظفي آلية التحقيق المشتركة من الميزانية العادية. وسيعترف بالآلية كبعثة سياسية خاصة وستموّل بتلك الصفة خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.



وفي ضوء ما تقدم، وبناء على طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٠ من قراره
٢٢٣٥ (٢٠١٥)، يشرفني أن أبلغكم بأن آلية التحقيق المشتركة ستبدأ عملها الكاملة في
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون
